

## إعلام فوق النقد

إبراهيم الامين

لبنان مشغول بأشياءه الكثيرة. ولطالما كانت وسائل الاعلام نافذة يطلّ عبرها اللبنانيون لعرض مشاكلهم وانشغالاتهم. ولكن الاعلام، وحتى الاعلاميين، يبنون علاقة فيها الكثير من الفوقية مع الناس. يتصرفون وكأن الحياة لا تسير من دونهم، وأن الجمهور سيخرج في تظاهرات تطيح بحكومات، لو تعرّض الاعلام لأزمة.

أكثر من ذلك، يتصرف الاعلام في لبنان على أنه سلطة رقابة فعلية؛ له الحق في متابعة أي حدث يحصل، مهما كان نوعه أو حجمه. وله الحق في طرق كل الابواب وخلع الموصد منها، للوصول الى ما يريد الوصول اليه. ويتصرف الاعلام، بكافة ابوابه واهتماماته، على أنه يملك تفوقاً أخلاقياً يمنحه حق الرقابة على الناس.

لكن الكارثة في كون هذا الاعلام يرفض على الدوام أن يحاسب نفسه. بل هو يرفض أن يحاسبه الجمهور أيضاً. وفي كل مرة تتعرض وسيلة إعلامية لضايقة، ترمي بالمسؤولية على الجمهور، فتتهمه بالسطحية والتفاهة، وأنه لا يقدر ما يصنع له إعلامياً.

اليوم، يمر الاعلام في لبنان بأزمة حقيقية. أزمة عمرها طويل. لكن الاعلام أراد أن يفرض على جدول أعمال الناس بند أزمته. وهناك انشغال بهذه الأزمة. لكنه انشغال محصور ببعض إدارات الدولة، وبعض المهتمين، الى جانب أهل المهنة.

وفي حالة الأزمة أيضاً، يرفض الاعلام اللبناني، بجناحيه، المالك والعمل، فكرة أن يكون محل مساءلة. وبالتالي، يصير من الحرام إن سألّت عن حجم التزام وسائل الاعلام بالقوانين الناظمة لعملها. مثل حال التلفزيونات ومدى احترامها لدفاتر الشروط النموذجية التي نالت تراخيصها بناءً على التزامها بها، أو حال الصحف التي تخفي موازناتها كما تخفي أرقام مبيعاتها، أو المنتحلين لصفة الاعلامي الذين يكتفون بأنهم مرّوا يوماً على صحيفة أو إذاعة، ثم صاروا يعملون في التجارة، لكنهم يرفضون التخلي عن هويتهم المهنية والنقابية، وهم يفعلون ذلك لاعتقادهم بأن هذا الموقع الاعلامي يمنحهم سلطة أو تفوقاً على الآخرين.

لكن ما يؤذي المهنة لا يبدو واضحاً في كل المناقشات الجارية، بل ينحصر الأمر في كيفية التوفيق بين المصالح السياسية والتجارية لمن يمسك بالقرار في هذه الوسيلة الإعلامية أو تلك.

يجب علينا، نحن معشر المهتمين للصحافة، على أنواعها، أن ندرّب أنفسنا على آليات محاسبة قاسية، مصدرها جمهور يكفيه أن يستخدم جهاز التحكم ليخفيك عن شاشته، أو يتجاوز بائع الصحف، فيحجبك عن عينيه. وهو الفعل الذي تتجاوز قساوته أي نوع من العقاب!

## على الغلاف

ميسم زرق

بين 2006 و2016، وما بينهما اندلاع «الثورات» في العالم العربي، كانت صورة تلفزيون «الجديد» عرضة للتضارب. امتحنت الشاشة نفسها قبل أن يمتحنها الآخرون، فوقعت في شرك تبايناتها: قناة المقاومة في لبنان، ضد محور المقاومة في سوريا واليمن. حكماً لم تختلط الأمور على الشاشة التي تنبع توجهاتها من مصالح مَلَكَها، إضافة بطبيعة الحال إلى اقتناعاتهم السياسية. وهذه مصالح المذيع والمخرج والمراسل والطاغم التحريري برمته. وهي المصالح نفسها التي تسمح لتلفزيون يرفع لواء محاربة فساد النظام، أن يُهدي أحد أبرز رموز هذا النظام، في ليلة عيد الميلاد، حلقة ترويجية عن الجانب الشخصي في حياته تظهره شبه قديس. فالحلقة «المؤثرة» التي قدّمها رئيس الحكومة سعد الحريري في برنامج «الأسبوع في ساعة»، والإخراج «المبكّل» الذي أثنته المحطة لتحقيق المُبتغى، شكلاً مثلاً جيداً آخر على أن حفظ الأعمال التجارية لأصحاب القناة مهمة



لدينا مأخذ على الطرفين وعبرنا عن ذلك بوضوح». في المقابل، تشدّد على «متانة العلاقة مع دولة قطر، رغم تعرضها لبعض الاهتزازات»، و«لم نخجل يوماً من الإعلان عنها، وهناك مساهمون قطريون في المحطة، والعلاقة عمرها نحو 40 عاماً».

شاقة، تضطربهم في كثير من الأحيان إلى قولبة تموضعهم، وفق ما يخدم مصالحهم.

بين الحلقة، وقبلها اللقاء الذي جمع مسؤولي المحطة برئيس الحكومة، خرجت معلومات وتحليلات كثيرة تحدثت عن أسباب انفتاح «الجديد» على الحريري والعكس. بعضها يتعلق بأعمال تجارية لعائلة خياط، وبعضها بأسباب سياسية ترتبط بتنظيم العلاقة مع السعودية. أما هذه الادعاءات، فيكفي عرض بعض النقاط التي تشير إلى استخدامهم المحطة، في أحيان كثيرة، منصة للهجوم على من يقف ضد مصالحهم التجارية أو الدفاع عنه في حال أمن لهم الحماية المطلوبة.

لطالما مثلت «الجديد» الخط الاعتراضي ضد الائتلاف الحاكم خلال مرحلة الوجود السوري في لبنان، مع حفاظها على علاقة قوية بالرئيس السابق إميل لحود، وخطّ المقاومة. وقد أخذت منحي أكثر صدامية بعد اغتيال الرئيس رفيق الحريري. غير أن اندلاع «الثورات» في العالم العربي وضعها امام تحديات، انعكست بلبلة وارتباكاً في موقفها،

## «مع مقاومة اسراييل وعلاقتنا بقطر ثابتة»

مثلها مثل باقي المحطات ووسائل الاعلام، واجهت قناة «الجديد» مشكلات دفعت بها إلى الاستغناء عن بعض العاملين فيها. فيما كان لافتاً أنها لم تمنع استقالة بعض الزملاء الذين ذهب معظمهم إلى قنوات مناوئة لها كـ«أم تي في» و«أل بي سي»، في مقابل تغييرات حصلت في هيكلية مديريةية الأخبار لم تعالج مشكلة التوضع السياسي المتأرجح، ما وضعها موضع التباس أثر دون شك على علاقتها بجمهور المقاومة، علماً بأنها تسعى إلى بناء علاقة جيدة مع الرئيس ميشال عون. تؤكد خياط أن «ما يحكى عن العلاقة بجمهور المقاومة مضخّم». بحسب الإحصاءات «نحن لا نزال نشاهد من قبل شريحة كبيرة من هذا الجمهور»، لكن الفرق بيننا وبين القنوات الأخرى «أننا لسنا مؤدلجين. نحن قناة مقاومة ضد إسرائيل، فتقافة المقاومة متجذرة في العائلة والقناة. مع ذلك نحن محطة تحارب الفساد من أي جهة أتى».

تعود خياط إلى «تأثر أعمال العائلة في عدد من الدول لأنها أعلنت مواقف جريئة في بعض القضايا، ولم يدفنا ذلك إلى تغيير موقفنا»، مشيرة إلى أن «الموقف الذي اتخذناه من الحرب في اليمن هو لأننا وجدنا أنفسنا أمام تشنج كبير، في حين تقف المنطقة على شفير الهاوية. نحن هنا لسنا في حالة حرب مع إسرائيل لناخذ طرفاً. الحال هنا مختلفة، وكانت

لدينا مأخذ على الطرفين وعبرنا عن ذلك بوضوح». في المقابل، تشدّد على «متانة العلاقة مع دولة قطر، رغم تعرضها لبعض الاهتزازات»، و«لم نخجل يوماً من الإعلان عنها، وهناك مساهمون قطريون في المحطة، والعلاقة عمرها نحو 40 عاماً».

# قناة «الجديد»: عندما تتراجع المهنة



حاله بري دون زيارة وزير لبيبي لتوقيع مشاريع مع خياط فانفجرت الحرب في وجهه



خلال السنوات الماضية إلى ترتيب علاقاته مع القيادة الجديدة، وصولاً إلى إعادة تنظيم مشروع اتفاق بينه وبين وزارة التربية اللبنانية، تتولى بموجبه شركته طباعة كتب مدرسية وتوزيعها. ويوم قرّر اللببيون توقيع الاتفاق، وضعوا ما يشبه شرطاً لتنفيذه، يقضي بأن يتولى خياط «تطبيع» العلاقات المقطوعة بين لبنان وليبيا بسبب قضية الإمام موسى الصدر ورفيقه، إذ طلب وزير التربية اللببي توقيع الاتفاقية في لبنان، على أن يأتي إليه في زيارة رسمية يلتقي خلالها نظيره اللبناني الوزير الياس بو صعب، إضافة إلى لقاءات رسمية. أقنع خياط بو صعب بتوجيه الدعوة إلى الوزير اللببي. ولكن ما أن وصل الأمر إلى الرئيس نبيه بري حتى أرسل من يلفت انتباه مالك

قناة «الجديد» إلى أن الزائر اللببي غير مرحّب به، وإلى أن من الصعب إعادة العلاقات بين الدولتين ما دامت قضية الإمام الصدر لم تعالج بعد. وفيما نبّه المدير العام للأمن العام اللواء عباس إبراهيم خياط إلى أنه يستحسن عدم حصول الزيارة خشية حصول اضطرابات، بقي الأخير مصراً على موقفه، ما أدى إلى منع

الوزير من دخول الأراضي اللبنانية. رداً على ذلك، شنت المحطة هجوماً على الرئيس بري، وفتحت حملة ضد بعض المؤسسات والوزارات التي يتولاها مقربون منه. ورغم أن بعض القضايا التي تناولتها «الجديد» محقّة، لكن كان واضحاً أن ما تقوم به هو مجرد احتجاج على تعطيل الصفقة.

في هذه الأثناء، فوجئ خياط بالغاء عقود تجارية له في المملكة العربية السعودية، بالتزامن مع تراجع العقود الكبيرة في دولة الإمارات، واستبعاد أحد أبرز مديريه هناك.

وصعوبة في تحديد حقيقة موقفها واستراتيجيتها. تعدّدت الأسباب والنتيجة وأحدة، منها سياسي وآخر مهني. لكن أحد أبرز الأسباب الذي يصعب تجاهله، يكمن في تداخل المصالح الاقتصادية والتجارية بين العائلة المالكة للمحطة والخيار المهني للقناة. فمالك المحطة السيد تحسين خياط، مثله مثل كثيرين، تعرّض عمله التجاري التقليدي في مجال طباعة الكتب وتوزيعها لتراجع كبير. جزء من هذا التراجع يعود إلى الثورة الرقمية، وجزء آخر وهو الأساس - مرتبط بعدم تجديد العقود مع شركته في عدد من الدول العربية نتيجة حسابات سياسية.

البداية كانت من سوريا التي فضّلت تجبير عقود طباعة كتب مدرسية لمصلحة تاجر محليّ. أشار الأمر غضب خياط، خصوصاً أنه كان قد تلقى وعوداً من مسؤولين سوريين بإبرام العقد. انعكس الغضب على أسلوب تغطية القناة للأحداث في سوريا، فصارت تلجأ أكثر إلى معلومات وفيديوات مصدرها المعارضة. بعد سوريا، أدى التغيير الكبير في ليبيا إلى عرقلة تجارة خياط في هذا البلد، علماً بأنه سعى

# آل المر: ملكية عائلية شبه كاملة لـ mtv



التلفزيون بغالبية أسهمه ملك لأسرة المر من دون حد أدنى من التّوّم الطائفي الشكلي



الذي وافق على حركة المناقشات في أسهم رأس المال وأعاد الملف إلى وزارة الإعلام، لتحوّله بدورها إلى مجلس

مكارم، نديم توتل، إيلي بعقلين، مروان بعقلين، جوزف معوض، تغريد الحريري) بالتنازل عن 10% من أسهم الشركة لمصلحة رجل الأعمال الكسرواني الكسندر رزق، فيما تنازل 8 آخرون (عمر مجاعص، يوسف نعمة طعمة، رامي جيلبير الشاغوري، البير الزاخم، جيلبير شماس وأنطوان شماس) عن 9,63% للمحامي حبيب غبريل، علماً بأن تأمين آل المر الإجماع على التنازل عن الأسهم ليس مهمة سهلة.

واضح أن الموضوع مهم جداً حتى بادرت وزارة الإعلام إلى إنجاز هذه السرعة؛ فتلفزيون المر أعد الملف وأودعه وزارة الإعلام التي حوّلتها بدورها إلى المجلس الوطني للإعلام

رضى الصلح) كان يملك 10 في المئة من رأسمال تلفزيون المر (38 ألف سهم) لكنه قرر «التفرغ» أو التنازل عن أسهمه لكريم ميشال المر. والسحر طال أيضاً عماد درويش مصطفى طاهر، الذي تنازل أيضاً عن حصته التي تساوي 5% لطلال ميشال المر، ومثله فعل خمسة كان يملك كلاً منهم 1% من رأسمال الشركة وهم: الوزير السابق فارس بويز، شارل أبو عضل، كميل منسى، سليمان حداد وجوزف خوري، لتغدو بذلك حصة طلال ميشال المر وشقيقه كريم 10% من رأسمال «تلفزيون المر» وهي أعلى ما يسمح به القانون.

في الطلب يرد أيضاً قرار سبعة مساهمين سابقين آخرين (عصام

على جدول أعمال مجلس الوزراء اليوم بند مثير للاهتمام تقدمت به وزارة الإعلام، طالبة الموافقة على ما يوصف قانونياً بأنه «طلب الترخيص بالتفرغ عن أسهم في شركة مر تلفزيون». وفي تفاصيل البند يتبين أن عدداً كبيراً من المساهمين في mtv قرروا «التفرغ» أو التنازل عن أسهمهم لمصلحة طلال وكريم المر، ابني رئيس مجلس إدارة المحطة ميشال غبريال المر، إضافة إلى رجل الأعمال الكسندر رزق والمحامي حبيب غبريل.

حتى هنا، يبدو الخبر عادياً مثل كل الأخبار المتعلقة بتنازل الأسهم داخل الشركات، إلا أن التدقيق يبيّن أن الأمير السعودي الوليد بن طلال (حامل الجنسية اللبنانية باسم وليد